لماذا أحببْنا جاسر الشوبكي؟

معن البياري

وجيهٌ كلُّ الوجاهة سؤالُ من يسألون من قرّاء العنوان أعلاه عمّن يكون جاسر الشوبكي، فليس صاحبُ هذا الاسم نجماً أو مشهوراً، أو حتى معروفاً، في السياسة أو الإعلام أو الرياضة أو الفنون. بل سيزيد التعريفُ به أستاذاً جامعياً أردنيّاً في الفيزياء، من دواعي السؤال عما إذا كان يستحقّ أن تنشغل به مقالةٌ في صحيفةٍ عربية، سيّما وإن القول إنه كان محبوباً من طلابه وأصدقائه ومعارفه لن يسوّغ هذا، فهذه ميزةٌ لا ينفرد بها البروفيسور الشوبكي الذي رحل الأسبوع الماضي عن 84 عاماً. ولكن مرافعةَ هذه المقالة عن نفسها تتسلّح بأن ما يُرى من مظاهر يؤسِ وركاكةٍ في حضور الأستاذ الجامعي العربي في محيطه العام، وفي مجتمعه المحلي، على غير مستوى، «توجب» الإضاءةَ على قيمة هذه القامة الأردنية العلمية والوطنية. ولعلّها تُسعِف صاحبَ هذه السطور بحجّةٍ راجحةٍ، تشهد على وجاهة القول عن البؤس والركاكة هذَيْن، مصادفة التزامن، أخيراً، بين ما جاءت عليه صفحات أردنيين عديدين في «السوشيال ميديا» عن نزاهة جاسر الشوبكي ومآثره ومناقبيّته العالية وما تحمّله وتعرّض له بسبب مواقفه المبدئية وشجاعته، وما أشهرته صفحاتٌ مغاربيةٌ عديدين من سخطٍ واسع على سلوك عميد كلية العلوم في جامعة في الدار البيضاء (أستاذ كيمياء) رفضَ تكريم طالبةٍ في حفل المدرسة العليا للتكنولوجيا، لأنها كانت موشّحةً بالكوفيّة الفلسطينية. ومع التسليم بأن ثمّة مقادير من المناعة ما زالت باقيةً في الجسم الأكاديمي في الجامعات العربية تُنحيه من مزيدٍ من التردّي، إلا أن حمايةَ أسماء من هم من قماشة جاسر الشوبكي في غير جامعةٍ عربيةٍ من النسيان (والتناسي) ضرورةٌ ملحّة، في زمنٍ من شواهد دالّةٍ على تعاسته أن رئيس جامعة القاهرة عثمان الخشت يظهر في «مشهدٍ مُخزٍ» (التعبير لمحمد البرادعي) في وسط الجامعة، بين جمهرةٍ من الطلاب، يغنّي ويهتُف ويكاد يرقص، يُغريهم بتسهيلاتٍ وإعفاءاتٍ (رشاوى بالمعنى الأصح)، في مقابل أن يتقاطروا إلى صناديق الاقتراع للتصويت مع التعديلات على الدستور التي أجازت، في 2019، للرئيس عبد الفتاح السيسي تمديد عهده... انتخابياً.

كان جاسر الشوبكي الوحيد من أساتذة جامعة اليرموك (شمال الأردن) في ساحة اعتصام الطلاب في حرم الجامعة المطرّق بوحدات الأمن، مساء واحد من نهارات مايو/ أيار 1986، وكانوا يحتجون غاضبين على إجراءات أخذتها رئاسة الجامعة. باشر اتّصالاته مع معارفه في مكتب رئيس الوزراء في عمّان، ومع أستاذه السابق في الإعادية في مدرسة السلط (وزميلٍ لاحقاً في التعليم في مدرسةٍ في الكويت)، وزير البلاط في حينه عدنان أبو عودة، من أجل فكّ حصار الجامعة، وعندما أخفقت محاولاته، انضمّ إلى الطلبة المعتصمين (كما أساتذةٌ آخرين)، وصار تالياً أن قوّة أمنية اقتحمت الجامعة فسقط قتلى وجرحى. ولّما عاد أستاذ الفيزياء النووية (أحرز الدكتوراه فيها من جامعة أميركية) إلى منزله في ساعة متأخّرة من الليل، وجد أن قوة من الأمن اقتحمته، وكان جمعٌ من الطلبة قد احتمى فيه... ومع تطوّر التوتّرات تالياً، جرى فصل 15 أستاذاً من الجامعة، أحدهم جاسر الشوبكي (وكمال أبو ديب وهاشم السلعوس وعلي العتوم وغيرهم)، ثم سافر إلى صنعاء للتدريس ثلاث سنوات في جامعتها، بعد وقتٍ من البحث عن عمل (قال عارفوه إنه حاول أن يعمل في محطّة بنزين).

إنها واحدةٌ من محطات عدة، مضيئة، في سيرة الكركي جاسر الشوبكي الذي درس بعض السنوات في مدرسة في طولكرم، ثم في شبابه، كانت له صلاتٌ حزبية وكان صاحب ميول يسارية وقومية، ويُحسب على حزب التحرير من دون أن يكون فيه، واعتُقل في 1959، ورُفض تعيينُه مدرّساً في إربد بعد تخرّجه من جامعة بغداد التي كان متبعثاً إليها لدراسة الفيزياء، بدعوى أنه كان شيوعياً... ولأن المقام هنا ليس استعراض سيرة حافلةٍ (حقاً) للأستاذ المحترم، وقد عرضها صديقُنا مهنّد مبيضين في مقالةٍ وافيةٍ، تفيدُ منها هذه السطور، فإن المقام هو التشديد على أهميّة أن نعرف جميعنا، ومن عدة أجيال، أن نموذج جاسر الشوبكي (نصير العقل والعلم والحقّ والعدالة) مضادٌ تماماً لركاكة نعت شفيق، المصرية التي ترأس جامعة كولومبيا وناصرت الشرطة الأميركية ضد الطلبة المنتفضين تضامناً مع غزّة، وبؤس محمد الطالبي، العميد وأستاذ الكيمياء المغربي، وتعاسة محمد عثمان الخشت، أستاذ الفلسفة ورئيس جامعة القاهرة، وكثيرين من أمثالهم... رحم الله جاسر الشوبكي الذي أحببْناه.

اعتراض خفيف

احمد سعداوي

تساءل سكرتير اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي العراقي، رائد فهمي، قبل أيام، في تدوينة له، عن أسباب التضييق على حرّية التعبير في العراق، في النشر والتظاهر وغيرهما، وهل هذا التضييق اجتهادٌ شخصيٌّ من مسؤولين ورجال أمن أم هو سياسة رسمية؟

هناك أشياء كثيرة مُلفتة في هذه التدوينة، فالتساؤل ابتداءً يشي بأنّ فهمي غير مُطّلع على السجل الدامي لقمع حرّية التعبير في العراق، في الأقلّ منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2019، ولم ينتبه إليه إلّا أخيراً (!). الأمر الثاني أنّ تصريح شخصية بارزة في حزب سياسي أساسي هو جزءٌ من العملية السياسية منذ 2003، يكشف أنّ الأعراف تغيّرت حتّى بين دائرة الأحزاب المعروفة، فعلى الرغم من أنّ الجوّ الإسلامي الصارخ الذي طبع العشرين سنة الماضية، إلّا أنّ الحزب الشيوعي العراقي احتفظ بمساحته من الحركة وحرّية التعبير، مُتحصّناً بمجموعة من المعطيات، أكثرها أهمّية طبيعة العلاقات الشخصية بين قيادات الحزب الشيوعي مع رفاق النضال ضدّ نظام صدّام حسين، إسلاميين وغيرهم، والذين صاروا في السلطة اليوم. وأيضاً أدوار الوساطة الذكية التي مارسها الحزب بين التيّارات السياسية المُتخاصمة أو بين الطبقة السياسية والشارع، ثمّ أخيراً: العلاقة المميزة مع التيّار الصدري، والتي تُوّجت بقائمة انتخابية موحّدة: «تحالف سائرون»، في انتخابات 2018.

لم تكن حظوظ الحزب الشيوعي جيّدة في أيّ من الدورات الانتخابية المتتالية، وظلّ موقفُه هامشياً في مُؤسّسات السلطتين، التشريعية والتنفيذية، ولكنّه كان جزءاً أساسياً من نظام المحاصصة، وكان يحصل أحياناً على مناصب وكلاء أو سفراء، ومديرين عامّين، حتّى إنْ لم يحصل على أيّ مقعد انتخابي. ومع ذلك، وللمفارقة، يبقى الحزب الشيوعي أقوى تنظيم علماني في العراق. وهو مع حزب الدعوة قد يكونان التنظيمين السياسيين الوحيدين، من بين التنظيمات والتيّارات كلّها، اللذين تنطبق عليهما شروط الكيان الحزبي، ولديهما انتخابات داخلية دورية لاختيار القيادات العليا في الحزب. بالإضافة إلى أنّهما (مع «الديمقراطي الكردستاني») أقدم الأحزاب في الساحة العراقية.

هناك قاعدة علمانية (أو لا إسلامية) كبيرة بين الناخبين في العراق، ولكن لماذا لا يصوّتون للحزب الشيوعي العراقي؟ ولماذا يُحجم كثيرون منهم عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع؟ قد يكون من الأسباب هو جزءٌ من هؤلاء الناخبين المفترضين بأنّ الزمن تجاوز الأحزاب الشيوعية وأفكارها. وقد يكون من الأسباب عدم القناعة بالأشخاص الذين يُقدّمهم «الشيوعي العراقي» مُرشّحين للانتخابات، ولكنّي أزعم أنّ هذا الناخب المتواري خلف باب بيته لا يرى من الوجوه المُرشّحة أفراداً لديهم شجاعة كافية لإهالة التراب على الهيئة المتفسّخة للطبقة السياسية الحاكمة اليوم.

في آخر انتخابات (أكتوبر/ تشرين الأول 2021)، قدّم أحد المُرشّحين نفسه منافساً للأحزاب الإسلامية، ولكن من دون أن ينتقدها صراحةً في شعاراته وفي لقاءاته التلفزيونية، وحين جادله أحد أصدقائه: لماذا لا تنتقد الأحزاب الإسلامية صراحةً، ردّ عليه مُعترضاً: هل تريد أن تقتلني؟ (!). كذلك، قدّم حزبٌ معروف في دعاياته الانتخابية بأنّه ضدّ الميليشيات ومع الدولة، غير أنّه انتهى للجلوس في وسط الميليشيات، ويثرد معها اليوم في ماعون واحد.

هذه النبرة الاعتراضية الخفيفة لا تنقع عزيزي رائد فهمي، وعليكم أن تكونوا أكثر جرأة وشجاعة كي تنالوا ثقة الناس وتأييدهم.

محمّد السادس... حين دخل المستقبلُ المغربَ من أقدم باب

عبد الحميد اجماهيري

مرّ ربع قرن منذ نُودي بمحمد السادس بن الحسن العلوي ملكاً على المغرب خلفاً لوالده الراحل الحسن الثاني. كان يوم جمعة (23 يوليو/ تمّوز 1999)، وقد حُشر الناس والوقت عصراً لمآتم وطني لرجل حكم وساد وتقلّب في وهاد الحكم 40 عاماً، ختمها باتفاق تاريخي أوصل أحد شيوخ معارضيه إلى دفّة التدبير الحكومي، ضمن ما سُمّي في أدبيات التاريخ السياسي المغربي المعاصر بـ«التناوب التوافقي»، أي اتفاق أقلّ من التداول على السلطة، وأكبر من ترتيب إجرائي للمشاركة في التدبير التنفيذي. رغم السلسلة التي تُنبئ بها الديمومة الزمنية الطويلة للسلالة الحاكمة، والمؤسّسات المُتفرّعة عن تعاقدات عميقة بين القصر والحركة الوطنية، إبّان المعركة من أجل الاستقلال، التي جعلت الملكية ثابتة في الهُوية وفي السيادة، فإنّ الوقت لم يكن عادياً بتاتاً، والانتظار كان كبيراً للغاية، كما سيتّضح من بعد. فقد ورث الملك الجديد وقتها مغرباً بالكاد يتعافى من السكتة القلبية التي أعلنها والده، في لحظة شجاعة فريدة في تاريخ الأنظمة العربية، أرادها نقداً ذاتياً من خلاله يقول بأنّ تسييره شؤون البلاد أربعة عقود أوصلها إلى حافّة السكتة القلبية. في ذلك اليوم، وقف وزير الأوقاف السابق، العلوي المدغري، (توفي في 2017) في القصر الملكي، ليقرأ نصّ البيعة، الذي سيُدشّن به الملك محمد السادس عهده، وفي الوقت نفسه، سيسير على هدى تقليد البيعة، ما صرّح به وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الروائي المؤرّخ، أحمد التوفيق، لكاتب هاته السطور، بأنّ «المُؤسّسات الحديثة والبرامج السياسية تتلاقى مع مضمون البيعة»، باعتبار ذلك استثناءً مغربياً. كان التاريخ القريب، المُثخن بالجراح الجماعية والفردية، حاضراً بقوة في الوقت نفسه، والتجربة التي تفزعت منها توصيات حاسمة فتحت الطريق أمام توصيات القضاء والأمن. وكانت المُؤسّسات كلها تتعلّق بالقراءة التاريخية لسياقات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لتحديد الإطار القانوني، الذي جرى فيه ما ذكر كلّه، وما هي الأجهزة التي كانت وراء ما وقع، وبعض المآلات ذات الصلة بالسياق العام. ولعلّ أقوى ما في الحوار أنّ الراحل بنزكري صرّح بأنّ سيُصبح جزءاً من الدستور في 2011، وفي حياضه الروحية. ولربّما يمكن اعتبار ما يقوله محمد الطوزي، في حوار كاتب هاته السطور معه، في تلمّس هذا التحوّل، فهو يقول: «يجب الانتباه إلى أنّنا ربحنا إمارة مؤمنين بقوّة الدستور، وحيث أصبحت مؤسّساتية ومُدسترة. وهي توضّح بقوّة طريقة المغرب في تدبير فصل السياسة عن الدين عبر مأسسة إمارة المؤمنين». من هذا الباب، دخل المغرب صحراءه، منذ قرابة 48 سنة، عندما توجّه إلى محكمة العدل الدولية ليطلب رأيها بشأن العلاقة التي تربطه بالقبيل الصحراوي، وبناء على رأيها، استرجع ترابه الصحراوي. وما زالت البيعة، بالرغم من انتمائها إلى ترسانة القانون العام الإسلامي، تمثّل عماد أعمدة قيام الدولة. الأمة بمعناها الحديث، ولعلّ البيعة باعتبارها، عقداً سياسياً واجتماعياً وروحياً ودينياً متكاملاً، فتحت الطريق لمقاربة عميقة حداثية في قضايا تعرف استعصاءات كثيرة في العالمين، العربي الإسلامي، من قبيل مدوّنة الأسرة وقضايا المرأة فيها، وقضايا أخرى ذات طبيعة كونيّة. تخضّ التوفيق بين القانون الكوني ومواثيقه واجتهاداته، ومستلزمات الهُوية الدينية ونصوصها وموافقاتها، التي تحوّلت إسمنتاً روحياً للمؤمنين. ومن هنا، انطلقت قراءات عميقة، تهمّ العقل الجماعي للأمّة، ليس اجتهادات فقهائها الفردية، وهو تحوّلٌ غير يسير في مصفوفة الحقل الديني للأمّة. ولعلّ من الأشياء المُهمّة للغاية، التي قد ترد في خانة تفسير هاته القوّة الدافعة في البيعة، ما صرّح به وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الروائي المؤرّخ، أحمد التوفيق، لكاتب هاته السطور، بأنّ «المُؤسّسات الحديثة والبرامج السياسية تتلاقى مع مضمون البيعة»، باعتبار ذلك استثناءً مغربياً. كان التاريخ القريب، المُثخن بالجراح الجماعية والفردية، حاضراً بقوة في الوقت نفسه، والتجربة التي تفزعت منها توصيات حاسمة فتحت الطريق أمام توصيات القضاء والأمن. وكانت المُؤسّسات كلها تتعلّق بالقراءة التاريخية لسياقات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لتحديد الإطار القانوني، الذي جرى فيه ما ذكر كلّه، وما هي الأجهزة التي كانت وراء ما وقع، وبعض المآلات ذات الصلة بالسياق العام. ولعلّ أقوى ما في الحوار أنّ الراحل بنزكري صرّح بأنّ

> تحقّق محمد السادس بشجاعة قرار طيّ صفحة تاريخ مثخن بالجراح، وبناء سردية وطنية واحدة

من أيام ديسمبر/ كانون الأول 2005، ولم يمض على العهد الجديد إلّا سنوات قليلة، يومها كان لي حوار مع المعتقل السياسي السابق المشمول بعفو، إدريس بنزكري (2007)، الذي تولّى المهمّة الصعبة في ترميم الذاكرة بالحقيقة والإنصاف، وفتح الجراح لمداواتها، وعرض البلاد على سرير بحجم خريطتها من أجل عملية تطهير جماعية، واستكشاف السبل لتجاوز الماضي بمآسيه كلها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كان الراحل يرأس هيئة الإنصاف والمصالحة، التي كلّفها الملك الجديد بفتح السراديب المظلمة كلّها في الجسد المغربي المشترك، بقتلاه وشهدائه ومختطفيه ومقابره الجماعية، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. كانت التجربة غير مسبوقة، ومُتقدّمة للغاية، تنظر إلى تجارب مثل جنوب أفريقيا ما بعد نظام الأبارتهايد، وإلى إسبانيا والأرجنتين، ولم يكن أحدٌ يتصوّر أنّ من الممكن الاقتراب من هذه المنطقة الملتهبة في نظام سياسي ملكي محكوم عليه بالاستمرارية، طبع المرحلة بتجاوزاته، علاوة على تجاوزات قوى المعارضة نفسها، والتجربة التي تفزعت منها توصيات حاسمة فتحت الطريق أمام توصيات القضاء والأمن. وكانت المُؤسّسات كلها تتعلّق بالقراءة التاريخية لسياقات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لتحديد الإطار القانوني، الذي جرى فيه ما ذكر كلّه، وما هي الأجهزة التي كانت وراء ما وقع، وبعض المآلات ذات الصلة بالسياق العام. ولعلّ أقوى ما في الحوار أنّ الراحل بنزكري صرّح بأنّ «جلالة الملك، أصدر أمره، بنشر التقرير مباشرة بعد اطلاعه عليه»، مضيفاً: «قال جلالته خاص الشعب يعرف هاذ الشي» (يجب أن يعرف الشعب ما حصل).

تبدو البيعة وطي صفحة التاريخ متباعدَين من حيث حقل الدلالة وسجلّ القرار النابعَين من الدولة، لكنّ العمق هو كيفية تشكّل المغرب مع محمد السادس بسجلّين متوازيَين، وفي إطار سياق معاصر؛ سجلّ القانون العام من تجربة كونية هي تجربة العدالة الانتقالية، ثمّ العمل من خلال سجلّ الدولة «الإمبراطورية»، المحكومة بسياداتها وادابها من أجل خدمة الهدف نفسه، أي تحرّر المغربي والمغربية، والارتقاء إلى مواطنة مسؤولة، وسنختم بما كتبه المؤرّخ عبد الله العروي في كتابه «دفاتر كوفيد» (المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، 2024) بشأن البيعة وحدها: «لقد تمّ تنصيب الملك الجديد في المملكة المتّحدة بنفس الطريقة تماماً التي تمّ بها تنصيب محمد السادس بعد وفاة الحسن الثاني، وذلك بحضور القادة السياسيين ولا سيّما الدينيين، وكان الحفل حفل بيعة بتوقيع عقد حضره الشهود وكلّ شيء تمّ تدوينه كتابياً في وثيقة تبدو مثل عقد شراكة، وهناك حتّى اليمين المُؤدّاة من طرف الملك الجديد للدفاع عن عقيدة الإيمان والحفاظ على امتيازات الكنيسة. وهذا لا يمنع، أنّه انطلاقاً من اليوم الموالي سيقوم الوزير الأول بعمله في تدبير البلاد، والبرلمان في مراقبة عمل الحكومة والتشريع بدون إذْن مسبق من الملك».

(كاتب مغربي)

كاريكاتير **عماد حجاج**

بينما تخوض الأمّة معركتها

سامر خير احمد

توفي الوكيل المتقاعد من الدفاع المدني الأردني، أحمد عاهد المحاميد، قبل أيام، فاكتشف ذووه أنّه كان قد حصل قبل وفاته بأسابيع على قرض الإسكان العسكري الذي يُمنح للمتقاعدين تقديراً لهم على سنوات خدمتهم في السلك العسكري، وقيمته 15 ألف دينار أردني (نحو 21 ألف دولار)، فتبرّع به كاملاً لأهل قطاع غزّة من دون أن يُعلم بذلك أحداً. ومثل موقف المحاميد النبيل ثمّة ثورة عبر التاريخ، ثمّة من ظاهرهم الانتماء لها وباطنهم التربّص بها. بينما تخوض الأمّة معركتها، إذن، ثمّة من يضع العصيّ في دواليبها، وثمّة من يرقص ويغني ويحتفل وكأن الأمر لا يستحقّ الصمت في أقلّ تقدير، احتراماً للأرواح التي أزهقت والدماء التي أُريقت. يُودّ هؤلاء القول إنّ الأمر لا يعنيهم، وإنّهم ليسوا جزءاً من المعركة، غير أنّ هذا الحال ليس مُستغرباً هو الآخر، فحين تخوض الأمّة معركتها الحقيقية يكون طبيعياً أن ينبري خصومها لمواجهتها، لكنّهم سيظهرون في مراحل تالية وليست وشيكة، وهو ما يمنح الوقت للمعروفين، ثمّ حلفائهم، فأنصارهم، حتّى يضطرّ الخصوم غير الظاهرين للكشف عن أنفسهم. كلّما طالت المعركة تبيّنت حقيقة القوم أكثر. لكن، ما يجب أن نثق به أنّ هؤلاء ليسوا الأصوات العربية العالية القائلة إنّ القضية الفلسطينية شأن فلسطيني خاصّ ولا رابط بينها وبين باقي العرب؟ ثمّ عن أولئك الناعقين إنّ الفلسطينيين يتحمّلون عبء المقتلة التي يتعرّضون لها، بدعوى أنّ إسرائيل لم تبدأ واقعة 7 أكتوبر (2023)؟ وسوى ذاك بعض العرب الذين يقولون إنّ الفلسطينيين باعوا أرضهم قبل 1948 فباتت حقّاً للمهاجرين اليهود، ومن يقولون إنّ أرض فلسطين حقّ تاريخي لبني إسرائيل؟

يجيبنا القرآن الكريم ببساطة في مفتتح سوره وآياته، دليلاً على عظم الأمر وأهميته، فيقول في الآية الثامنة من سورة البقرة: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ». وهذه ليست إجابة دينية، ولا تردّ هنا باعتبارها عظة إسلامية، بل مسألة تاريخية، فالقرآن إنّما يشير هنا إلى قضية تراقدت وبدايات دعوة الإسلام، فنراه يحمل على الذين ظاهرهم الإسلام وباطنهم الكفر، منذ آياته الأولى، معتبراً أنهم «يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا». ومثل أولئك في كلّ ثورة عبر التاريخ، ثمّة من ظاهرهم الانتماء لها وباطنهم التربّص بها.

بينما تخوض الأمّة معركتها في غزّة ثمّة من يضع العصي في دواليبها

لذا، فإنّ المتقاعد الذي فعل هذه إنّه يتخذها الشرفاء حول العالم الداعمون للحقوق الفلسطينية، الرافضون لتدمير غزّة وإبادة أهلها، الساخطون على عنصرية إسرائيل وهمجيتها بعد عقود طويلة من مناصرتها. الفارق أنّ هؤلاء الشرفاء يدعمون قضية إنسانية وحقوقاً طبيعية، أمّا الأمّة وأبناؤها فالأمر أمرهم والمعركة معركتهم. الحرب على غزّة تمسّ مستقبلهم، والقضية الفلسطينية جزء من قضية التحرّر والانعتاق من الإمبريالية والاستبداد التي تؤمن بذاتها ومستقبلها وتعرف قضاياها. الأمّة هي أولئك الناس الذين يتابعون الأخبار بقلق، ويشاركون أهل غزّة مُصابهم، ويحاولون دعمهم ما استطاعوا، كما فعلت مثلاً فتاة مغربية ليست كوفية فلسطينية يوم تكريمها ضمن الطلبة المتفوقين، مطلع الشهر الحالي (يوليو/ تمّوز) في إحدى جامعات الدار البيضاء، فلاقت تقريعاً من عميد كلية رفض تسليمها الشهادة بدعوى أنّها «تمارس السياسة»، قبل أن تستجيب إدارة الكلية لاستهجان الحاضرين وتُسلّمها شهادتها بالتزامن مع انسحاب ذلك العميد من الحفل. هذه المواقف من الأمّة، تختلف عن تلك التي تنخرط بدعمٍ في العمل الداعمون للحقوق الفلسطينية، الرافضون لتدمير غزّة وإبادة أهلها، الساخطون على همجية إسرائيل وعجزها بعد عقود طويلة من مناصرتها. الفارق أنّ هؤلاء الشرفاء يدعمون قضية إنسانية وحقوقاً طبيعية، أمّا الأمّة وأبناؤها فالأمر أمرهم والمعركة معركتهم. الحرب على غزّة تمسّ مستقبلهم، والقضية الفلسطينية جزء من قضية التحرّر والانعتاق من الإمبريالية والاستبداد التي تؤمن بذاتها ومستقبلها وتعرف قضاياها. الأمّة هي أولئك الناس الذين يتابعون الأخبار بقلق، ويشاركون أهل غزّة مُصابهم، ويحاولون دعمهم ما استطاعوا، كما فعلت مثلاً فتاة مغربية ليست كوفية فلسطينية يوم تكريمها ضمن الطلبة المتفوقين، مطلع الشهر الحالي (يوليو/ تمّوز) في إحدى جامعات الدار البيضاء، فلاقت تقريعاً

> بينما تخوض الأمّة معركتها في غزّة ثمّة من يضع العصي في دواليبها

من عميد كلية رفض تسليمها الشهادة بدعوى أنّها «تمارس السياسة»، قبل أن تستجيب إدارة الكلية لاستهجان الحاضرين وتُسلّمها شهادتها بالتزامن مع انسحاب ذلك العميد من الحفل. هذه المواقف من الأمّة، تختلف عن تلك التي تنخرط بدعمٍ في العمل الداعمون للحقوق الفلسطينية، الرافضون لتدمير غزّة وإبادة أهلها، الساخطون على عنصرية إسرائيل وهمجيتها بعد عقود طويلة من مناصرتها. الفارق أنّ هؤلاء الشرفاء يدعمون قضية إنسانية وحقوقاً طبيعية، أمّا الأمّة وأبناؤها فالأمر أمرهم والمعركة معركتهم. الحرب على غزّة تمسّ مستقبلهم، والقضية الفلسطينية جزء من قضية التحرّر والانعتاق من الإمبريالية والاستبداد التي تؤمن بذاتها ومستقبلها وتعرف قضاياها. الأمّة هي أولئك الناس الذين يتابعون الأخبار بقلق، ويشاركون أهل غزّة مُصابهم، ويحاولون دعمهم ما استطاعوا، كما فعلت مثلاً فتاة مغربية ليست كوفية فلسطينية يوم تكريمها ضمن الطلبة المتفوقين، مطلع الشهر الحالي (يوليو/ تمّوز) في إحدى جامعات الدار البيضاء، فلاقت تقريعاً

(كاتب من الأردن)

بزشكيان والمنطقة الموبّة المُزدهِرة: عنوان جذّاب مآلاته الحَكَمُ

عبد الباسط سيدا

هناك تفسيرات وتأويلات شتّى متباينة بين المُهتمّين بالشؤون الإيرانية بشأن مغزى انتخاب رئيس إصلاحي (مسعود بزشكيان) في إيران ودلالاته، بعد الحادث المثير لكثير من الاستغراب والإسئلة، وادى بحياة الرئيس المحافظ المُتشدّد، إبراهيم رئيسي، الذي قيل عنه باستمرار إنّه كان مقرّباً من المرشد الأعلى علي خامنئي، وفي انسجام معه، وفي الوقت ذاته، على صلة بدوائر القرار في الأجهزة الأمنية والعسكرية الإيرانية، سيّما الحرس الثوري، وفيلق القدس تحديداً.

وكان من المتوقّع أن تكون ردّة الفعل الإيرانية الرسمية على ذلك الحدث قويّة مُتشنّجة بانتخاب رئيس مُتشدّد في الأقلّ. ولكنّ ما حصل العكس، إذ تمكّن إصلاحي من الفوز بالرئاسة مُتقدّماً على أربعة محافظين، يتراوحون بين درجتي المحافظ المُعتدل والمحافظ المُتشدّد جدّاً، في صعيد التعامل مع الغرب، خاصّة في ما يتصل بالملف النووي. ولكن، حتّى لا يُبعدنا التفاؤل عن حدوده المألوفة ضمن نظام ولي الفقيه، لا بدّ أن ناخذ في اعتبارنا محدودية دور الرئيس، وإمكاناته السلطوية المتواضعة، خاصّة ما لم تكن له علاقات وثيقة راسخة مع دوائر القرار. فالنظام الإيراني مُفصّل وفق مقاسات السلطة المُطلقة التي يحظى بها المرشد الأعلى، الآمر الناهي في ميدان وضع الاستراتيجيات، واتخاذ القرارات المفصلية، وتقرير المسؤولين أو إبعادهم بموجب درجة ولائهم، بناءً على مراقبة مواقفهم وتصريحاتهم وتحرّكاتهم واتصالاتهم، وطبيعة طموحاتهم، واستنادا إلى تاريخهم ودورهم في بناء صرح النظام الذي وضع أسسه الخميني، ولنا في هذا المجال أمثلة حيّة من الواقع الإيراني نفسه، وفي أعلى المستويات (هاشمي رفسنجاني، محمّد خاتمي، محمود احمدي نجاد، حسن روحاني).

مع ذلك، التفاؤل في جميع الأحوال أفضل من التشاؤم، لذلك لنقرأ في تصريحات الرئيس الإيراني «الإصلاحي» الجديد مسعود بزشكيان، لا سيّما المقال الذي خصّ به «العربي الجديد» تحت عنوان «معاً لبناء منطقة قوية فزدهرة» (2024/7/10)، وهو المقال الذي قيل عنه إنّه محاولة من الرئيس الجديد لمخاطبة الرأي العام العربي، بشقّيه الرسمي والشعبي، ودعوته إلى فتح صفحة جديدة بين إيران وجيرانها من العرب والمسلمين، تركيزاً على التنمية والمصالح المشتركة. ومن بين أكثر ما ورد في المقال أهمّية ما ذهب إليه الرئيس الجديد بشأن استعداد بلاده لإشراك الدول المعنية في ممرّي الشمال - الجنوب والشرق - الغرب داخل أراضي إيران، وشدّد على أهمّية قوّة الردع، لأنّها، في نهاية المطاف، قوّة للمنطقة تمكّنها من «مواجهة السلاح النووي للكيان الصهيوني». ومن «التغلّب على التطرّف في المنطقة وعُرسة القوى التاريخي والالتحاق بركب الأمم الناهضة. هذا كلّه ما يجعل الأمّة أمّة حقّاً: الهمّ الواحد والحلم الواحد، فلا تبتئسوا من أقوال الناعقين لأنّهم لم يكونوا منّا يوماً، ولن يكونوا.

(كاتب من الأردن)

عبر حلول سلميّة، لأنّ المُستفيد من هذه الأزمات يتمثّل، وفق توصيفه، في «الكيان الصهيوني المُحتلّ والقوى الأجنبية»، وبموازاة ذلك، طالب بـ«شرق اوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل».

هناك تفسيرات وتاويلات شتّى متباينة بين المُهتمّين بالشؤون الإيرانية بشأن مغزى انتخاب رئيس إصلاحي (مسعود بزشكيان) في إيران ودلالاته، بعد الحادث المثير لكثير من الاستغراب والإسئلة، وادى بحياة الرئيس المحافظ المُتشدّد، إبراهيم رئيسي، الذي قيل عنه باستمرار إنّه كان مقرّباً من المرشد الأعلى علي خامنئي، وفي انسجام معه، وفي الوقت ذاته، على صلة بدوائر القرار في الأجهزة الأمنية والعسكرية الإيرانية، سيّما الحرس الثوري، وفيلق القدس تحديداً.

وكان من المتوقّع أن تكون ردّة الفعل الإيرانية الرسمية على ذلك الحدث قويّة مُتشنّجة بانتخاب رئيس مُتشدّد في الأقلّ. ولكنّ ما حصل العكس، إذ تمكّن إصلاحي من الفوز بالرئاسة مُتقدّماً على أربعة محافظين، يتراوحون بين درجتي المحافظ المُعتدل والمحافظ المُتشدّد جدّاً، في صعيد التعامل مع الغرب، خاصّة في ما يتصل بالملف النووي. ولكن، حتّى لا يُبعدنا التفاؤل عن حدوده المألوفة ضمن نظام ولي الفقيه، لا بدّ أن ناخذ في اعتبارنا محدودية دور الرئيس، وإمكاناته السلطوية المتواضعة، خاصّة ما لم تكن له علاقات وثيقة راسخة مع دوائر القرار. فالنظام الإيراني مُفصّل وفق مقاسات السلطة المُطلقة التي يحظى بها المرشد الأعلى، الآمر الناهي في ميدان وضع الاستراتيجيات، واتخاذ القرارات المفصلية، وتقرير المسؤولين أو إبعادهم بموجب درجة ولائهم، بناءً على مراقبة مواقفهم وتصريحاتهم وتحرّكاتهم واتصالاتهم، وطبيعة طموحاتهم، واستنادا إلى تاريخهم ودورهم في بناء صرح النظام الذي وضع أسسه الخميني ولنا في هذا المجال أمثلة حيّة من الواقع الإيراني نفسه، وفي أعلى المستويات (هاشمي رفسنجاني، محمّد خاتمي، محمود احمدي نجاد، حسن روحاني).

مع ذلك، التفاؤل في جميع الأحوال أفضل من التشاؤم، لذلك لنقرأ في تصريحات الرئيس الإيراني «الإصلاحي» الجديد مسعود بزشكيان، لا سيّما المقال الذي خصّ به «العربي الجديد» تحت عنوان «معاً لبناء منطقة قوية فزدهرة» (2024/7/10)، وهو المقال الذي قيل عنه إنّه محاولة من الرئيس الجديد لمخاطبة الرأي العام العربي، بشقّيه الرسمي والشعبي، ودعوته إلى فتح صفحة جديدة بين إيران وجيرانها من العرب والمسلمين، تركيزاً على التنمية والمصالح المشتركة. ومن بين أكثر ما ورد في المقال أهمّية ما ذهب إليه الرئيس الجديد بشأن استعداد بلاده لإشراك الدول المعنية في ممرّي الشمال - الجنوب والشرق - الغرب داخل أراضي إيران، ودشدّد على أهمّية قوّة الردع، لأنّها، في نهاية المطاف، قوّة للمنطقة تمكّنها من «مواجهة السلاح النووي للكيان الصهيوني». ومن «التغلّب على التطرّف في المنطقة وعُرسة القوى التاريخي والالتحاق بركب الأمم الناهضة. هذا كلّه ما يجعل الأمّة أمّة حقّاً: الهمّ الواحد والحلم الواحد، فلا تبتئسوا من أقوال الناعقين لأنّهم لم يكونوا منّا يوماً، ولن يكونوا.

> العقلية السلطوية الإيرانية ما زالت نفسها، ذرائعيةً تتحرّك ضمن المقاسات التي لا تتجاوز الحدود المرسومة بناء على تعليمات المرشد الأعلى

وعرب عربستان، وغيرها من القضايا الاجتماعية والفكرية والسياسية. هذا إلى جانب القفز فوق القضايا الإقليمية التي تسبّبت فيها إيران، ويُشار هنا على سبيل المثال إلى قضايا سورية والعراق ولبنان واليمن. وفحوى هذا كلّه أنّ العقلية السلطوية الإيرانية ما زالت هي نفسها، وهي العقلية الانتقائية التفضيلية الذرائعية التي تتحرّك ضمن المقاسات التي لا تتجاوز الحدود المرسومة بناء على تعليمات المرشد الأعلى، ومعه مجموعة القرار. ورغم ما تقدّم كلّه، لا بدّ من الاعتراف بأنّ هذا التوجّه الخاص بالرئيس الإيراني الجديد نحو الحوار والتعاون المشترك من أجل وضع الحلول لقضايا المنطقة ومشكلاتها إيجابي في ذاته، ولكنّه لن يؤدّي إلى المطلوب الذي تحتاجه منطقتنا ما لم تكن النيات صادقة بالفعل، بعيدة عن كلّ شكل من أشكال التقيّة والعواطف التي ترمي إلى التمكين ليس إلّا. فإيران تظلّ قوّة إقليمية مهمّة، كانت كذلك في الماضي البعيد، وفي الأمس القريب، وهي كذلك راهناً، وستكون مستقبلاً. ولكنّ

هل ستكون انتخابات مجلس الشعب السوري الأخيرة؟

عمّار ديّوب

وقفْتُ ربع ساعة أمام أحد مراكز الانتخابات، شاهدتُ امرأتين فقط تخرجان من مركز الاقتراع، وخارج المركز كان هناك أكثر من عشرة شبّان يحملون أوراق قوائم المُرشّحين، ويتقاضى كلٌّ منهم مبلغاً من المال، ولولا هذا لما فعلوا ذلك، وإلى جانبهم أوراق كثيرة مرميّة في الأرض، وفي دلالة هذا سخافة همروجة الانتخابات.

أعلنت أغلبية بلدات محافظة السويداء رفضاً كاملاً للانتخابات، وحطّمت صناديق الاقتراع وحرقتها، وأغلقت أغلبية المراكز. وفي بلدة نوى في محافظة درعا، منع الأهالي الانتخابات، واعتبرت فعّاليات البلدة أنّ يوم الانتخابات يوم حداد. في الحسكة، رفضت قوّات سوريا الديمقراطية (قسد) السماح بالانتخابات، وأُجريت في المجمّعات الأمنية للنظام فقط، وفي المناطق الخارجة عن سيطرة النظام؛ في بلدات الشمال أو إدلب وبعض أرياف حماة وحلب، لم تكن هناك أيّ انتخابات.

هناك شرعية منقوصة بالكامل، واللاجئون، وهم قرابة عشرة ملايين، ليس مسموحاً لهم المشاركة في الانتخابات. أراد النظام بهذه الانتخابات (منذ 2012 جرت أربعة انتخابات من ضمنها الحالية) أن يُجدّد شرعيته، ولكنّ الانخفاض الشديد في نسبة المُنتخِبين، رغم الغشّ فيها، منع ذلك، وكانت نسبة المشاركة في انتخابات 2020 هي 33% فقط، وبحسب اللجنة القضائية العليا للانتخابات السورية لم تتعدَّ نسبة المشاركة في انتخابات شهر يوليو/ تموز الجاري 38,16%. وقد دفعت نسبة المشاركة المتدنيّة في انتخابات 2016 النظام إلى السماح للعسكريين بالتصويت، من دون السماح لهم بالترشّح، بغية تعديل نسبة المقترعين لصالحه. النظام في ورطة حقيقية بسبب امتناع سوريين كثيرين عن المشاركة. صحيحٌ أنّ السكّان تحت سيطرته صامتون، ولكنّ الامتناع يعني عدم القبول به، وإذا عرفنا أنّ مُرشّحين كثيرين في قوائم حزب البعث العربي الاشتراكي، في الدورة الحالية، معروفون بانتهاكات حقوق الإنسان والفساد والسمعة السيئة وجرائم الحرب، وكثيرون منهم عسكريون سابقون وزعماء مليشيات موالية، فإنّ الامتناع مستمرّ، فهؤلاء يتمتّعون بأشكال الرفاهية كلّها، بينما 90% من الشعب تحت خطّ الفقر، وفقاً لإحصاءات الأمم المتّحدة. نعم، لدى النظام مشكلة كبيرة في الشرعية، ورغم شكليّتها له، يتمسّك بها، باعتباره لا يزال يُمثّل سورية في المحافل الدولية.

> لدى النظام في سورية مشكلة كبيرة في الشرعية، ورغم شكلية الانتخابات يتمسّك بها باعتباره لا يزال يُمثّل سورية في المحافل الدولية

برزت في هذه الانتخابات فكرة الاستئناس الحزبي لـ«البعث»، وتقوم على أن يترشّح أشخاصٌ من هذا الحزب، قبل موعد الانتخابات، وأن تُشرف القيادة المركزية للحزب على تحديد أسماء المُرشّحين، وبإمكان القيادة رفض كلّ الأسماء وتعيين بدلاء منها أو تثبيت بعضها. وبترشيح الفاسدين عبر قوائم «البعث»، استمرّ امتناع السوريين، مع تضاعف النقمة على النظام بأكمله، فبعد أن وعد النظام السكّان بأنّ الأحوال ستتحسّن، تلاشت أهمّية عودته إلى جامعة الدول العربية، وخفت مستوى التطبيع مع السعودية والإمارات والبحرين، ورفض النظام التقارب مع تركيا، كما أعلنت وزارة الخارجية السورية منذ أيّام، وطالبته إيران بدفع المليارات الخمسين، وربّما أكثر. ذلك كلّه أنهى أيّ إمكانية بتحسّن أوضاع السوريين تحت سيطرة النظام، وفُرص حدوث انفراجات وتغيير إيجابي في الوضعين، الاقتصادي والاجتماعي، وحتّى في شكل السيطرة الأمنية والفساد الشامل لمؤسّسات الدولة كلّها. وعدا عن حاجة روسيا وإيران للانتخابات هذه، باعتبارها تشير إلى وجود دولة، وبانتخاب شعبها مجلساً تشريعياً جديداً، يعني أنّه يُؤيّد احتلال الدولتين لسورية والاتفاقيات الموقّعة بين النظام وتلك الدولتين، فهناك حاجة لبشّار الأسد إلى مجلس كهذا، وتتمثّل في إيجاد نصّ تشريعي يسمح له بالترشّح لانتخابات 2028، إذ لم يعد قادراً، وفقاً للدستور الذي وضعه نظامه في 2012، أن يترشّح مرّة ثالثة. أما لماذا ستكون تلك الانتخابات هي الأخيرة، رغم ما في هذه الفكرة من مغامرة التكهّن، فالسبب الذي يمكن التعويل عليه هو الاهتراء الكامل للنظام وللدولة السوريين، وتفويت النظام الفرص وكل المبادرات للخروج من أزمته، ومعه الدولة السورية، في ظلّ تطبيع عربي مع النظام متعثّر، ورفض النظام التطبيع مع تركيا، كما تقدّم ذكره. وهناك خلافات كبيرة بين إيران وروسيا في ما يخصّ الحصص في سورية، أو في التأثير في النظام وسياساته؛ فمثلاً تفضّل روسيا التطبيع مع تركيا، بينما ترفض ذلك إيران، وتتّفق روسيا ودولة الاحتلال في فلسطين على تحييد مواقع النظام عن القصف بينما تتّفقان على حقّ هذه الدولة في قصف أيّ أهداف إيرانية، وهذا يعني غياب أيّ إمكانية لدعم حقيقيّ لإخراج النظام من أزمته، والنهوض بالبلاد، وهذا سيقود البلاد إلى أشكال غير معهودة من الاهتراء والتخلّع، وربماً انتفاض مناطق جديدة تحت سيطرته، كما فعلت السويداء في أغسطس/ آب 2023، وانتفاضتها مُستمرّة.

الانتخابات الحالية، وكذا المُرشّحون فيها، أعطيا انطباعات غاية في السوء لدى أغلبية الشعب الذي لم يكتف بالامتناع عن المشاركة؛ فأخيراً، خرجت مظاهرة يومين متتاليين في بلدة جرمانا (جنوب شرقي العاصمة)، وكانت أسبابها مرتبطة بمطالب خدمية؛ تأمين ساعات أطول تتوفّر فيها الكهرباء والماء، ولكنّ النظام لن يتمكّن من تحقيقها بانتظام، ولهذا قد تتجدّد الاحتجاجات في الأشهر المقبلة في هذه البلدة، وفي سواها. الاهتراء الذي أصبحت عليه البلاد، لا يمكن العودة عنه، وهناك قرارات دولية رافضة أيّ أشكال من إعادة الإعمار أو التطبيع الواسع مع النظام. وتفيد بعض التقارير بأنّ الولايات المتّحدة قد تعود إلى توقيع قرار عدم التطبيع معه، وهناك قضايا دولية، أصبحت تلاحق قادة النظام، وهذا ممّا لا يمكن التراجع عنه، وليست روسيا أو إيران مشغولتين بسحب تلك القضايا (منها المرفوعة ضدّ النظام في فرنسا)، وهذا غير ممكن من أصله، فالقضاء في أوروبا مُستقلّ، وقد تستخدمانها وسيلة إضافية لابتزازه.

أسباب كثيرة، تدفع إلى القول إنّ عدم تفعيل قرارات مجلس الأمن منذ 2012، وفشل مسارات أستانة وسوتشي، ومناطق خفض التصعيد، وهي مسارات روسيّة، في تدجين الشعب السوري لم ينهِ الوضع في سورية، وقد اندلعت مظاهرات حاشدة في بداية يوليو/ تمّوز الجاري، ولم تتوقّف ضدّ التطبيع مع النظام، وهناك مراكز اعتصام مفتوحة في عفرين وإعزاز، وهي مناطق خارجة عن سيطرة النظام، وترفض التطبيع بينه وبين تركيا، وترفض أيّ ضغطٍ تركي لإجبار الشعب على الصمت والمصالحة. وصارت مطالب الشعب ترفض حتّى التدخّل التركي في شؤون «المحرّر»، وأسقطت الائتلاف الوطني لقوى المُعارَضة والحكومة المُؤقّتة. وإلى ذلك، ثمّة مظاهرات السويداء المستمرّة، وعدم الاستقرار في درعا، ومظاهرات إدلب ضدّ هيئة تحرير الشام، وهناك مظاهرات عربية مُستمرّة ضد قوات سوريا الديمقراطية (الكردية)، ورفض روسيا وإيران دعم النظام مُجدّداً والرفض الدولي لتعويمه. من ثم، سيتسمّر الاهتراء الكامل للنظام، وللدولة، وسيشمل هذا الدائرة الضيّقة في السلطة، ومقتل مستشارة الرئيس لونا الشبل مُؤشّرٌ من داخل تلك الدائرة، وإلى تفكّكها.

هل ستكون هذه الانتخابات الأخيرة؟ أغلب الظنّ، نعم.

(كاتب سوري)

هل يحلّ ماكرون الشعب بعد حلّه البرلمان؟

عائشة البصري

عقب الفوز الساحق، الذي حقّقه حزب التجمّع الوطني (العنصري) في انتخابات البرلمان الأوروبي في مايو/ أيار الماضي، قرّر الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، حلّ الجمعية الوطنية (البرلمان)، وعقد انتخابات مُبكّرة، بدعوى رغبته في «توضيح» الوضع، لكنّه بذلك زاد الوضع تعقيداً، وأربك المشهد السياسي، بعد أن أفرزت الانتخابات ثلاث كتل متنافرة يتصدّرها تحالف الجبهة الشعبية الجديدة اليساري، الذي لم يُفلح بعد في الاتّفاق على تعيين مُرشّحه لمنصب رئيس وزراء الحكومة الجديدة. وبينما تتعارك أجنحة اليسار، ويحاول حزب مارين لوبان (التجمّع الوطني) لعب دور المعارضة المُضطهدة، نجح حزب الائتلاف الرئاسي في إنشاء تحالف مع الجمهوريين للاستمرار في الحكم، رغم سلسلة خسارات انتخابية، وانحطاط شعبية الرئيس، الذي يُوَجّه إليه اليسار تهمة الانقلاب على نتائج الانتخابات.

بحسب القواعد الديمقراطية، وعُرف الجمهورية الخامسة، في سياق انتخابات تشريعية حرّة ونزيهة، كان يُفترض أن يعترف ماكرون بالوضع الجديد الذي فرضته نتيجة صناديق الاقتراع، بحلول تحالف اليسار في المرتبة الأولى بحوالي 190 مقعداً أمام تكتّلات الأحزاب الأخرى. مساء إعلان فوز تحالف الجبهة اليسارية (في 7 يوليو/ تمّوز 2024)، كان يُتوقّع أن يتصرّف ماكرون، باعتباره رئيسَ جمهوريةٍ ديمقراطيةٍ تتمتّع بالفصل بين السلطات الثلاث، ويُعلن قبوله التعايش مع حكومة تحالف اليسار، بغضّ النظر عن رأيه فيه وعدم فوزه بأغلبية مطلقة. لو تحقّق هذا السيناريو الديمقراطي لوَضَع ماكرون تحالف اليسار أمام مُهمّة شبه مستحيلة، نظراً إلى بعده الكبير عن الأغلبية المطلقة المُتمثّلة في 289 مقعداً، وانقساماته الداخلية العميقة، ورفض جلّ الأحزاب والكتل الأخرى التحالف معه. لو كانت ردّة فعل ماكرون ديمقراطية، لانتهت تجربة رابع تعايش في تاريخ الجمهورية الخامسة، حتّى قبل أن تبدأ، بحجب الثقة عن تحالف اليسار، بما يتيح للرئيس فرصة الانتقال إلى خيارات أخرى، بما في ذلك إنشاء حكومة ائتلاف وطني أو الدعوة إلى تحالف القوى الجمهورية أو تشكيل حكومة تكنوقراطية. لكنّ سلطوية ماكرون تمنعه من قبول التعايش مع المُعارَضة، ومن الانتقال من نظام رئاسي إلى نظام برلماني، ولو لبضعة أشهر أو أيّام.

> سلطوية ماكرون تمنعه من قبول التعايش مع المُعارَضة، ومن الانتقال من نظام رئاسي إلى نظام برلماني، ولو لبضعة أشهر أو أيّام

بعد صمت ثلاثة أيّام، نُشرت رسالة لماكرون يدّعي فيها أنّ «أحداً لم يفز» في الانتخابات التشريعية، طالما أنّه لم تفز أيٌّ من القوى السياسية بما أسماها «أغلبية كافية»، مُقحماً بذلك مفهوماً جديداً غير وارد في دستور البلاد، الذي يشير فقط إلى «الأغلبية المُطلقة»، وذل في موقف دفع فرنسيين عديدين إلى تذكيره بأنّ نتيجة الانتخابات التشريعية لعام 2022 كانت مشابهة إلى حدّ ما للوضع الحالي، إذ حصل تحالفه الرئاسي المتكوّن آنذاك من ثلاثة أحزاب (النهضة، وموديم، وأوريزون)، على 250 مقعداً فقط، لكنّ ذلك لم يمنع الرئيس من إعلان فوز التحالف الرئاسي.

بناءً على رفضه نتيجة الانتخابات، دعا ماكرون القوى السياسية إلى تكتّل جمهوري من أجل بناء «أغلبية صلبة»، وهذا مفهوم جديد يضيفه إلى أغلبيته الكافية المُبهَمة. وختم الرسالة جازماً أنّه، وفقاً لهذه المبادئ، سيُقرّر تعيين رئيس الوزراء الجديد. لم يفت الفرنسيين أنّ الرئيس المهزوم يحاول تكوين كتلة يمينية جديدة تضم ثلاثة أحزاب (النهضة، وموديم، وأوريزون) ستسعى إلى التحالف مع «اليمين الجمهوري»؛ الاسم الجديد للحزب الجمهوري؛ كتلة قد يبلغ عدد نوّابها 220 في أحسن تقدير، ما يجعلها بعيدة البعد كلّه عن الأغلبية المطلقة. يبدو أنّ الرئيس لا يأبه بالخسارة الثلاثية التي مُني بها حزبه وحلفاؤه خلال دورتي الانتخابات التشريعية والانتخابات الأوروبية، ما جعل الائتلاف الرئاسي يخسر 85 نائباً في أقلّ من شهر جرّاء قرار ماكرون حلّ الجمعية الوطنية.

إنكار سيادة الشعب التي أقرّتها الثورة الفرنسية، ودستور الجمهورية الخامسة الذي يقوم على مبدأ «حكومة الشعب، من الشعب ومن أجل الشعب»، جعل رئيسة الكتلة النيابية لحزب فرنسا الأبيّة، ماتيلد بانو، تتساءل إن كان ماكرون سيحلّ الشعب بعد أن حلّ البرلمان، مُستحضِرةً المقولةَ الساخرة للكاتب المسرحي الألماني برتولد بريخت: «بما أنّ الشعب يصوّت ضدّ الحكومة ينبغي حلّ الشعب».

(باحثة مغربية في الدوحة)

حوار مع خالد الحروب بشأن المقاومة: نسير معاً ونختلف

سمير الزبن

تثير جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل المشاعر بحدّة، خاصّة عندما تُرتكب أمام أنظار العالم الذي يلتزم الصمت، معبّرة عن فقدان العدالة وكذب قيم العالم أمام مذبحة مستمرّة منذ عشرة أشهر تطاول الأبرياء، ولا يظهر أفقٌ لانتهاء (أو ردع) هذه الجرائم الإسرائيلية المُرتكَبة بحقّ الفلسطينيين في قطاع غزّة. وفي هذا السياق، يمكن فهم الصرخة التي أطلقها خالد الحروب في مقاله «تحريم نقد المقاومة الفلسطينية... من يُزايد على من؟»، في «العربي الجديد» (2024/7/19)، ولكنّها صرخة في الاتجاه الخاطئ. فإذا كان من المفهوم تأييد المقاومة، فيجب أن يكون من المفهوم نقدُها أيضاً. ليس لأنّه لا يوجد مُقدّس بشري فوق النقد فحسب، بل لضرورة هذا النقد ووظيفته في إلقاء الضوء على جوانب أخرى من الحدَث الذي يلعب دوراً في التأسيس للمستقبل أيضاً. وهو بذلك ليس ترفاً يمارسه الأشخاص الذين يسكنون أبراجاً عليا. ولا يمكن استخدام ذريعة أنّ من هو تحت النار وحده من له الحقّ في النقد، وعلى البعيد عن ميدان المعركة، الذي لا يكتوي بنارها، أن يخرَس أمام الدم المسفوك.

> ما يجري فلسطينيّاً غاية في الخطورة، يجب نقاشه ونقده اليوم، لا الانتظار حتّى تنتهي الحرب التي هي شأن من شؤون السياسة

لا يقع «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، ولا حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بوصفها قوّةً سياسيةً اتخذت القرار بالهجوم، خارج النقد، فدائماً هناك خلاف على الأحداث التاريخية وتداعياتها، وليس على نُقّاد هذا الحدث التاريخي أن ينتظروا نهايته، أو ينتظروا ما تُسفر عنه التداعيات، حتّى يقولوا رأيهم في ما حدث أو يحدث. يتساءل الحروب: «لا يُقال لنا من هو الذي يُحرّم نقد المقاومة؟ وكيف يُحرّم ذلك؟». ليس من الصعب الإجابة عن هذا السؤال مثلما يعتقد الحروب. ليس تحريم النقد جديداً في الساحة الفلسطينية، وإن أخذ في ظلّ الحرب الاسرائيلية على قطاع غزّة حدّةً أكثر. لطالما حاربت أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية، ومن قبلها سلطات عربية وصفت بـ«التقدّمية»، الأصوات الناقدة للتجربة من موقع «احتكار الوطنية»، فهي التي تُحدّد من هو الوطني ومن هو الخائن. وكان الخروج من الصفّ الوطني والدخول إليه قراراً قياديّاً. والتخوين هي الصيغة التخويفية التي تعتمدها القوى السياسية لتحريم نقدها. وقد استمرّ هذا الحال مع حركة حماس، وأخذ طابعاً أكثر حدّةً بربط القضية الوطنية مع الديني. لا يختلف الحديث عن «الحُروب والمعارك الكبرى» عن الشعارات التي رفعت لمنع أيّ نقد للسلطات في لحظات الحرب، مثلها رُفِعَ شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، ولطالما ادّعى القادة الفلسطينيون، في كلّ وقت، «أنّنا نمرّ في مرحلة خطيرة»، في كلّ مرّةٍ، كان الهدف منع النقد. ما يجري اليوم غاية في الخطورة، ولأنّه كذلك يجب نقاشه ونقده اليوم، وليس الانتظار حتّى يتوقّف العدوان وتنتهي الحرب، فالحربُ، في نهاية المطاف، شأنٌ من شؤون السياسة. يقع الكاتب في مَطبّ المطابقة بين المقاومة وحركة حماس، كما يقع في مَطبّ المساواة بين المقاومة وشكل المقاومة المُسلّح، ويربط مصير المقاومة بنتائج هذه الجولة من الصراع، وكأنّ الصراع بدأ مع هذه الحرب، أو مع حركة حماس، أو مع «طوفان الأقصى». مسيرة المُقاومة الفلسطينية والصراع مع إسرائيل طويلة، ولن تنتهي مع نهاية هذه الحرب، مهما كانت نتائجها وتداعياتها، ولطالما اخترع الفلسطينيون مقاومتهم من العدم، لأنّهم يواجهون عدوّاً ذا طبيعة إلغائية.

إنّ واحدة من أهم مسؤوليات القادة، مهما كانت طبيعة الصراع وعنفه، سواء أكان صراعاً في وقت السلم أم في وقت الحرب، أن عليهم النظر إلى الأكلاف البشرية مقابل الإنجازات، وعليهم إدارة الصراع بأقلّ خسائر بشرية، فالسياسة، حتّى ولو كانت تدير قضية تحرّر وطني، عليها أن تكون حسّاسة للخسائر البشرية، ولذلك عليها تجنّب المواجهات الشاملة مع عدو قوي وعدواني ومُسلّح حتّى الأسنان. أمّا أن ينتظر المُنتقدون حتّى انتهاء الحرب، وعندها «من حقّ الشعب أن يُحاسب الجميع، وفي مُقدّمتهم المقاومة و(حماس) في خياراتها واستراتيجياتها من خلال انتخابات حرّة ونزيهة»، فمن السهل إلقاء الكلام، ولكن عن أيّ مُحاسَبةٍ يتحدّث الكاتب؟ وعن أيّ انتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهة؟ وأيّ قطاع غزّة سينتخب بعد هذه المذبحة؟ ومن هي السلطة التي ستنظّم هذه الانتخابات؟ ومن الذي سيسمح بها؟ ومتى حاسب الشعب الفلسطيني القوى السياسية على أخطائها وخطاياها؟ لو كنا نستطيع إجراء انتخابات حرّة ونزيهة لما كان هذا حالنا، يا صديقي.

لا يعني نقد المقاومة نحرها أو الوقوف ضدّها، فهذا فهم ضيّق للسياسة، وللمقاومة أعداء، لكنّ نُقّادها ليسوا ضمن هذه الفئة، فالخلاف السياسي لأبناء القضية الواحدة لا يعني إلقاء الطرف الآخر في خانة الأعداء، وإلّا تحوّلت السياسة مؤامرةً، والجميع مُدانٌ مهما كانت الجهة التي يقف فيها، والجميع يخدم أجندة العدوّ مهما كان موقعه. ببساطة، يمكن نقد المقاومة ومن الموقع الوطني، ليس للمزاودة عليها، نسير معاً، ونختلف في النظر إلى ما آلت إليه الحال الفلسطينية.

(كاتب فلسطيني في استوكهولم)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads